ملخص الموضوع الرابع:

النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض لسنة 1990 وما بعدها

وضع قانون سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بشكل خاص بضبط القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر)، وبتحديد المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي؛ وذلك بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية. ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات. وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986 و 1988 فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه. كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها، تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون . عليها هذا النظام في المستقل.

وعليه فإن هذا القانون مكن من خلق منظومة مالية ومصرفية تعمل في بيئة تنافسية وفقا للآليات التي تحكم النشاط المصرفي التجاري، والتي أقرها نظام النقد والقرض لسنة 1990، وهو ما تطلب تفعيل النشاط المصرفي والمؤسسات المالية عامة في مجال نشاطها، في ظل بيئة تتطلب الكثير من الحيطة والحذر.

إن هذا القانون لم يترك هذه المؤسسات تعمل وفق قانون الغاب، بل كلف هيئة " اللجنة المصرفية" التي أسند لها مهمة الرقابة الصارمة على نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية، حيث تسهر على التطبيق الحسن للقوانين والإجراءات المنظمة للمهنة المصرفية والتطبيق الفعلي للأوامر والقواعد المعمول بها في هذا المجال، ومن ثم يمكن لها أن تعاقب تلك المؤسسات التي تنحرف في عملها عن تلك القواعد والتشريعات المنصوص عليها بقوة القانون. كما تلعب اللجنة المصرفية دورا أساسيا في الحفاظ على الوضعية المالية الجيدة للمؤسسات المالية والمصرفية.

وبشكل عام فإن اللجنة تسهر على التطبيق الحرفي للقواعد الاحترازية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض، وتلك المفروضة من قبل بنك الجزائر خاصة في مجال تغطية الأخطار، وتصنيف الديون حسب درجة الخطر المحتمل وتشكيل احتياطي لمواجهة ذلك.

يتميز إصلاح النظام البنكي بصفة أساسية بإلغاء نظام التمويل التلقائي والمرور إلى نظام تمويل يعطي أهمية أكبر للشروط البنكية، فقد جاء القانون بإصلاحات أساسية على مستوى أداء البنوك والمؤسسات المالية. وأمام إبعاد الخزينة عن نظام القرض، أصبحت البنوك هي المؤسسات الرئيسية المكلفة بجمع الأموال وتوزيع القروض. وبموجب هذه الإصلاحات، استعادت هذه الهيئات مهامها الرئيسية والتقليدية. فقد اختفت خاصية التخصص البنكي، وأصبحت لها مرونة في تعبئة الموارد التي تراها مناسبة ومنح القروض وفق قواعد تجارية. وفي خضم هذه التحولات، كان من اللازم على السلطة النقدية أن تضع آليات وقواعد ومعايير يجب احترامها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وذلك لضمان سلامة العمليات المالية والحفاظ على الأموال التي يعود جزء كبير منها إلى الغير. ولقد وفر هذا الوضع الجديد للبنوك ظروفا جيدة من أجل تطوير إمكاناتها ووسائلها في إتجاه تحسين أدائها سواء فيما يخص تعبئة الأموال . أو تخصيصها.

كما شهدت المنظومة المصرفية توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة، فإلى جانب عدد من البنوك العمومية، وصندوق التوفير والاحتياط الذي تحول إلى بنك، توجد كذلك بنوك مختلطة، ومؤسسات أخرى تعتبر فروعا لبنوك أجنبية وهي لا تمثل سوى 10% من المحافظ البنكية ومن الموارد المودعة ومن رقم الأعمال، ومن حصة السوق الذي لا يزال يعاني جمود كبيرا بالرغم من الإصلاحات المصرفية الأخيرة. رغم انفتاحه على المنافسة منذ تبني قانون القرض والنقد لسنة 1990 ، فإن السوق المصرفي يبقى في وضعية احتكار من طرف القطاع العام بنسبة تفوق 90%.

وفي شأن التطور الذي شهده القطاع البنكي الجزائري، فإنه يلاحظ من خلال العدد الإجمالي للبنوك والمؤسسات المالية، وبعدد الشبابيك (الفروع) البنكية التي تمارس نشاطا في الجزائر. فمع دخول قانون النقد والقرض حيز التنفيذ سنة 1990، كان القطاع البنكي مكونا في الأساس من خمس بنوك تجارية عمومية (البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الجزائري للتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية)، الصندوق الوطني مع شبكة من الوكالات تغطي ،(BAD) للتوفير والاحتياط، والبنك الجزائري للتنمية كل التراب الوطني.

وجدير بالذكر أنه في أفريل سنة 1990 ، سمح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية برؤوس أموال وطنية أجنبية وذلك بصفة فردية أو عن طريق الشراكة. فسياسة الإنفتاح الإقتصادي المنتهجة والمكرسة بواسطة مجموعة من النصوص التشريعية، منها قانون النقد والقرض، أدت إلى ظهور عدد من البنوك الدولية في الجزائر بشكل

أو بآخر (شراكة أو فروع). في مرحلة أولى ولتمكين هذه الهيئات من المتابعة الجيدة لتطورات اقتصادنا، تم افتتاح مكاتب تمثيل سنة 1991 تحت إدارة إطارات منتدبة من الذي أصبح بنك Crédit Lyonnais الشركات الأم، ويتعلق الأمر ب كما أضيف في نفس السنة بنك البركة . Société Générale، BNP-Citibank، Calyon، Paribas المختلط الذي تأسس بين مجموعة دلة البركة السعودية والبنك الجزائري للتنمية الريفية (BADR).

وابتداء من سنة 1995، سجل القطاع البنكي إنشاء العديد من الهيئات المالية التي تسجل في سياق دعم النشاط البنكي وتستجيب لانشغالات قطاعية في بعض الأحيان، منها المؤسسة المالية الوطنية الخاصة Union Bank بصفة بنك أعمال.

ومنذ ذلك الوقت أصبح القطاع البنكي موزع بين القطاعين؛ العمومي والخاص (بنوك ومؤسسات مالية ذات رأس مال عمومي، وبنوك ومؤسسات مالية ذات رأس مال خاص: البنوك الخاصة الوطنية، البنوك الخاصة الدولية).

وفيما يخص تنويع النظام البنكي الجزائري، يمكن النظر إليه من ثلاثة أوجه مختلفة: وظيفية، اقتصادية وقانونية.

ويوجد في النظام البنكي حاليا، عدد من المؤسسات التي تتضمن من بين مساهميها بعض البنوك المهمة، الشركات الصناعية والتجارية ..إلخ.

وفي مجال تنظيم المهنة، ألزم القانون البنكي كل البنوك والمؤسسات المالية بالانخراط في الجمعية التي تأسست لهذا الغرض تحت وصاية البنك المركزي. ويتعلق الأمر بجمعية البنوك والمؤسسات المالية.

إن انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق، سمح بتكييف مؤسساتها المالية مع هذا الوضع الجديد، وذلك من خلال جملة من الإصلاحات التشريعية المتتالية التي شهدها النظام المصرفي الجزائري، والتي أدت في النهاية إلى ظهور مجموعة جديدة من المؤسسات المالية في الساحة الوطنية، منها إنشاء الصندوق الوطني للسكن، إنشاء شركة إعادة التمويل الرهني، تأسيس شركة ضمان القروض العقارية. هذه المؤسسات تعمل إلى جانب البنوك في مجال التمويل الرهني الذي يرتبط مباشرة بالسوق العقاري.